لمضاعف عشرة وليس كم عاقد مسلم ومسلمون اذ لو كان كذلك
لوجب ان يقع مائتون على مائة مائتي مرة كما يقع امائتون على مائة نفس
فلما اختص مائتون بمائتي مرات عشرة علمنا انه اسم موضوع مع
الواو والنون لهذا العقد المخصوص واذا كان موضوعا مع الواو والنون
فيمتنع ان يوجد بدون النون والواو فلهذا قيل انه لازم وكذلك
الاضافة لانك لا تقول في مؤنث عسل هذا مؤنث عسل لانه مضاف الى
ضمير المذكر ويمتنع ان يضاف الشيء مرتين واذا عرفت هذا فاعلم ان
مثل التام بالتنوين ناقصا اعني كف لابهام فيه فيرتفع وانما الابهام
في قولك موضع مضافا الى الكف او المقصود بالتمييز هو الموضع
لا الكف نفسه والموضع مضاف الى الكف واضافته اليها تمنع من الجر
وتوجب النصب فلا يمنع اضافة الكل في قولك مؤنث عسل فان
قلت ان الموضع وحده لا يتم بالذي كان التمييز لاجله انما يتم
وانما يحصل ذلك بعد ان تضيفه الى الكف فلما كذلك اجعل التام
مع الكيل فيتحتج يضاف الى شيء مخصوص كالاناء او الى ما هو مكيال
معروف كالرقة وغيره فاذا اريد فيه التمييز اضافه او الى منه
في مثل التنوين او العلم في التمييز هو الاسم التام بالاضافة لان التام
التام بالتنوين لان اعم الابهم التام مشروط بانتفاء التمييز

لابهامه

لابهامه ولا شك ان المقتضي للتمييز ههنا هو الموضع مضافا الى الكف
لا الكف نفسها اذ لا ابهام فيها يدلك على هذا انك لو جئت بالكف
بالكف منونا غير مضاف اليه شيء لفظا او تقديرا لخوا لفلان كف
مسلم لم يقتض التمييز البتة وانما اتهم شبهة موضع كف سحابا بضرب
زيد عمرا فوجب ان يكون العامل هو المضاف لانه اتم شبهة لان المضاف
اليه وقال الشيخ عبد القاهر ان كان سحابا قد انتصب هنا من وجهين
احدهما ثبوت التنوين والثاني الاضافة وهذا اعم منه لانه ان
اراد ان العامل في التمييز ههنا هو المتم التام بالتنوين والاسم التام
الذي هو بالاضافة ايضا فهذا يؤدي الى اعمال عاملين في معمول واحد وهذا
مع انه غير معقول مما انعقد الاجماع منهم على رفضه الا يرى انهم لو اوردوا
عاملين على معمول واحد فالعمل بالاتفاق منهم لواحد منهما لا غير انهم
اختلفوا فان العمل لابهما على ان المنون ههنا لا يصلح عاملا لما بينا
ان شرط اعمال الاسم التام ان يكون مقتضيا للتمييز لابهامه وقد فقد
شرطها ولعل كلام الشيخ هو الذي غر الحصري حيث جعل العامل ههنا كلام
المنون لان الشيخ لما جوز ههنا النصب بالوجهين جعل الحصري قرب
عاملا على ما هو مذهب الصحيح فان المقتضي اذا ازدحما على
مقتضى واحد فالعمل لاحدهما وجودا الا ان ذلك خبط بظاهر ادى الى عمل

(غلط)

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)